بيان مشترك بشأن العنف في الشرق الأوسط: وقف الهجمات على المدنيين وحماية حقوق الإنسان

نحن، الموقعين أدناه، ندين بشدة التصاعد السريع لأعمال العنف واتساع رقعة الحرب الإقليمية في أنحاء الشرق الأوسط. وندعو بإلحاح إلى الوقف الفوري لجميع الهجمات التي تستهدف المدنيين والبنية التحتية المدنية. ويتعيّن على جميع أطراف النزاع، بما في ذلك الجهات الحكومية وغير الحكومية، الالتزام التام بأحكام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويجب عدم استهداف المستشفيات أو المدارس أو أنظمة المياه أو المرافق الإنسانية أو المناطق السكنية تحت أي ظرف.

لقد اتسعت دائرة العداءات التاريخية بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وإيران لتتحول إلى نزاع إقليمي أوسع نطاقًا، يطال عدة دول ويعرّض ملايين المدنيين للخطر.

في 28 شباط/فبراير 2026، استهدفت ضربات عسكرية منسّقة نفذتها الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل بنى تحتية عسكرية وسياسية واستراتيجية داخل إيران، في ما شكّل بداية الحرب الحالية. وشملت هذه الضربات استهداف قيادات في طهران ومدن أخرى، واغتيال المرشد الأعلى الإيراني علي خامنئي. وقد أدى ذلك إلى تصعيد حاد في التوترات وأشعل موجة من الردود الانتقامية في مختلف أنحاء المنطقة.

وفي 28 شباط/فبراير 2026، تعرّضت مدرسة «شجرة طيبة» الابتدائية للبنات في مدينة ميناب بإيران لضربة صاروخية أثناء الدوام المدرسي، ما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 165 شخصًا، معظمهم من التلميذات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 7 و12 عامًا. وقد دمّر الهجوم جزءًا كبيرًا من مبنى المدرسة، وأثار إدانات دولية واسعة. وتشير التحقيقات الجارية والأدلة المستندة إلى صور الأقمار الصناعية إلى أن الصاروخ قد يكون من طراز «توماهوك» أُطلق من قبل الولايات المتحدة، وربما كان يستهدف منشأة عسكرية قريبة.

ومنذ ذلك الحين، أطلقت إيران هجمات بالصواريخ والطائرات المسيّرة استهدفت إسرائيل ومنشآت عسكرية أمريكية وعددًا من الدول المجاورة التي تستضيف قوات أمريكية، بما في ذلك البحرين والكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة. وقد تمكنت أنظمة الدفاع الجوي في منطقة الخليج من اعتراض العديد من هذه الصواريخ والطائرات المسيّرة، فيما تسببت بعض الهجمات بأضرار في البنية التحتية المدنية ومرافق الطاقة. كما أُبلغ عن هجمات متعددة في العراق والأردن وسلطنة عُمان.

وفي وقت إصدار هذا البيان، لا يزال النزاع يتصاعد. فقد أطلقت إيران هجمات جديدة بالصواريخ والطائرات المسيّرة استهدفت إسرائيل ودول الخليج، في حين تواصل الولايات المتحدة وإسرائيل تنفيذ غارات جوية على مواقع داخل إيران. وقد دوت صفارات الإنذار في مدن عدة في منطقة الخليج، واستُهدفت بنى تحتية للطاقة ومسارات الشحن بالقرب من مضيق هرمز، أحد أهم ممرات الطاقة في العالم.

كما اتسعت رقعة الحرب عبر أطراف إقليمية، حيث نفذت جماعات مسلحة حليفة لإيران، من بينها حزب الله في لبنان، هجمات على إسرائيل. وردّت إسرائيل بشن عمليات عسكرية واسعة النطاق في لبنان، مما فاقم وضعًا إنسانيًا هشًا أصلًا. وقد قُتل المئات ونزح مئات الآلاف داخل البلاد وفي المناطق المجاورة.

إن تداعيات هذه الحرب المتوسعة مدمّرة، إذ تعاني المجتمعات المدنية في أنحاء المنطقة من سقوط الضحايا والنزوح وتدمير المنازل والبنية التحتية والخدمات الأساسية. وقد تضررت أو تعطلت مستشفيات ومدارس ومنشآت للطاقة ومحطات تحلية المياه وأنظمة النقل في عدة دول.

وقد حذّرت منظمة الصحة العالمية من أن «الأمطار السوداء» والمركبات السامة في الهواء داخل إيران، عقب استهداف منشآت نفطية، قد تؤدي إلى أمراض تنفسية، وأيّدت التوصيات الصادرة عن السلطات الإيرانية بضرورة بقاء السكان في منازلهم. كما باتت شحنات النفط عبر المنطقة مهددة، مما يزيد من حدة عدم الاستقرار الاقتصادي العالمي والمخاطر الإنسانية.

كما أدت الأوضاع المتدهورة بسرعة إلى تقييد كبير للمجال المدني في المنطقة. إذ يواجه المدافعون عن حقوق الإنسان والصحفيون والعاملون في المجال الإنساني ومنظمات المجتمع المدني مخاطر متزايدة أثناء محاولتهم توثيق الانتهاكات وتقديم

المساعدة والدعوة إلى السلام والمساءلة. وتشكل القيود المفروضة على تداول المعلومات التي قد تنقذ الأرواح، وترهيب النشطاء، واستهداف الصحفيين، تهديدًا للشفافية وتقويضًا لحماية الحريات الأساسية في وقت تشتد فيه الحاجة إليها.

وقد أفادت تقارير بأن عدة دول في الخليج، بما في ذلك المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين، استهدفت مواطنين يوثقون أو ينشرون معلومات عن الحروب أو العمليات العسكرية. وقد استخدمت الحكومات قوانين واسعة النطاق لمكافحة الجرائم الإلكترونية والأمن الوطني تجرّم نشر «معلومات كاذبة» أو الإضرار بالوحدة الوطنية أو دعم الإرهاب، ويتم توظيف هذه الأحكام ضد الصحفيين والنشطاء ومستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي.

وفي البحرين، على سبيل المثال، تم توقيف أفراد بسبب تصويرهم ونشرهم مقاطع فيديو لهجمات، وسعت النيابة العامة إلى توجيه تهم خطيرة بحقهم، من بينها الخيانة العظمى، وصولًا إلى المطالبة بعقوبة الإعدام. وتؤدي هذه الإجراءات إلى تقييد حرية التعبير، في حين تؤكد الحكومات أنها ضرورية لحماية الأمن الوطني ومكافحة التضليل في أوقات النزاع.

وفي لبنان، وبحجة الظروف المرتبطة بالحرب الجارية، قرر مجلس النواب تأجيل الانتخابات النيابية المقررة في أيار/مايو 2026. وقد أدى القرار الصادر في 9 آذار/مارس إلى تمديد ولاية المجلس لمدة عامين، أي ما يعادل نصف الولاية الدستورية، وهو ما قوبل بإدانات واسعة لكونه يتجاوز الأطر الدستورية ويقوّض المساءلة والحقوق الانتخابية.

ولا تزال هناك مخاوف جدية بشأن سلامة المعتقلين على خلفية احتجاجات كانون الأول/ديسمبر 2025 – كانون الثاني/يناير 2026 في إيران، وكذلك المتظاهرين الذين تعرضوا للاختفاء القسري، وغيرهم من النشطاء والصحفيين المحتجزين داخل مراكز احتجاز تقع ضمن مناطق نزاع نشط.

أما الوضع في فلسطين، ولا سيما في قطاع غزة، فلا يزال كارثيًا، حيث يواجه المدنيون نزوحًا جماعيًا ودمارًا واسعًا في البنية التحتية وقيودًا شديدة على الوصول إلى الخدمات الأساسية والمساعدات الإنسانية. ويثير الحصار المستمر والأعمال العدائية المتواصلة مخاوف جدية في ضوء أحكام القانون الدولي الإنساني.

نداؤنا للتحرك:

- دعوة جميع أطراف النزاع إلى خفض التصعيد فورًا والسعي إلى وقف عاجل لإطلاق النار، وإعطاء الأولوية للمسارات الدبلوماسية والحوار بدلًا من المزيد من التصعيد العسكري .
- دعوة المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدول ذات التأثير، إلى :
  - تكثيف الجهود لمنع مزيد من التصعيد .
  - تسهيل وصول المساعدات الإنسانية إلى السكان المتضررين .
  - دعم مفاوضات جادة تهدف إلى تحقيق سلام عادل ومستدام .
- دعوة الحكومات المعنية إلى حماية الفاعلين في المجتمع المدني خلال الأزمة، مع صون حقوق حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي .
- ضمان تمكين الرصد المستقل وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان دون تدخل .

في هذه اللحظة الحرجة، يجب أن تظل حماية الحياة والكرامة في صدارة الأولويات. ونحن نقف متضامنين مع المجتمعات المتضررة في مختلف أنحاء الشرق الأوسط، ونؤكد مجددًا دعوتهم إلى الوقف الفوري للعنف، ومساءلة مرتكبي الانتهاكات، وتجديد الالتزام الدولي بالسلام وحقوق الإنسان والعدالة في المنطقة.

ونحن، بوصفنا ائتلافًا عالميًا، نؤكد أن الديمقراطية هي السبيل إلى الكرامة والحرية والمساواة للجميع. فهي ليست مجرد مجموعة من المؤسسات أو الإجراءات، بل تقوم على قيم وثقافات وتقاليد وتجارب معيشة. ولا يمكن للديمقراطية أن تستمر إلا إذا رعاها الناس أنفسهم وحافظوا عليها. وقد كانت محاولات تغيير الأنظمة في المنطقة كارثية، ولا تزال آثارها مستمرة حتى اليوم.